

ماذا يجري تحديداً للذهب الأسود في ليبيا؟

2017-07-26 إيهاب علي النواب

وصل الاقتصاد الليبي الى شفير الانهيار في ظل النزاعات العسكرية والسياسية التي يشهدها هذا البلد منذ سقوط نظام معمر القذافي، والتي تمنعه من استغلال احتياطاته النفطية الهائلة، وكان الليبيون يحلمون بمستقبل مزدهر حين أطاحوا القذافي في تشرين الأو/لاكتوبر 2011، غير أن تطلعاتهم اليوم باتت أكثر تواضعا، ومن جهة اخرى، يعاني الليبيون من ارتفاع غير مسبوق في الأسعار، وتحدث البنك الدولي عن "تراجع هائل في القدرة الشرائية" مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 31% في النصف الأول من السنة، بعدما استأثر بالسلطة 42 عاما، ترك القذافي البلاد تعاني من بنى تحتية متقادمة واقتصاد يعتمد كليا على النفط ويد عاملة قليلة الكفاءة، ومع خروج الشركات الأجنبية، تدفع ليبيا اليوم ثمن هذه المقومات الضعيفة، وقد ساهمت النزاعات التي شهدتها في السنوات الأخيرة في تفاقم الوضع الاقتصادي.

وحذر البنك الدولي مؤخرا بان "الاقتصاد الليبي ينهار"، راسما صورة قاتمة للغاية عن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في هذا البلد، وفي قلب مسببات التدهور الاقتصادي انهيار الانتاج النفطي الذي يؤمن لليبيا أكثر من 95% من عائداتها، وقد توقف في ظل النزاعات المسلحة التي تهز هذا البلد منذ ثلاث سنوات، ولم تعد الحقول النفطية تنتج اليوم سوى خمس قدراتها، اي معدل 335 الف برميل في اليوم فقط في النصف الأول من السنة، وهذا التدهور في الانتاج، مقترنا بالهبوط الحاد في أسعار النفط منذ 2014، جعل "الاقتصاد يتخبط في الركود منذ 2014"، بحسب البنك الدولي الذي يتوقع ارتفاع العجز في الميزانية العامة الليبية إلى "مستويات تاريخية"، اذ ذكر مدير المؤسسة الوطنية للنفط الليبية مصطفى صنع الله ان الخسائر المتراكمة على صعيد العائدات النفطية تقدر بأكثر من مئة مليار دولار (91 مليار يورو) منذ مطلع 2013.

كما تراجعت عائدات القطاع النفطي إلى أدنى مستوياتها التاريخية، محققة حوالى 2,25 مليار دولار (2,05 مليار يورو) خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة، بالمقارنة، كانت المبيعات النفطية الليبية قبل ثورة 2011 تدر 50 مليار دولار في السنة مقابل انتاج قدره 1,6 مليون برميل في اليوم، وبعدها

آوقف انآآ النفط آقربآ عام 2011؁ عآ ءلال بضعآ أشهر آلى مسآوى يكآء يوازى مآ قبل الحرب؁ لكنهُ سآل من آءىء هبوطآ آآءآ اعآبارآ من العام 2013 بسبب أعمال العنّف فى منآطق المرآفئ النفطية فى شمال شرق البلاد.

وآحسن الوضآ الأمنى مؤخرآ مع سيطرة القوآ الموالية للواء المآقاعء آليفة آفآر؁ المآآآلف مع الآكومة الموازية غير المآآرف بها؁ على المرآفئ النفطية؁ ومع عودة الهدوء بصورة سريعة؁ اسآؤنفآ آركة تصدير النفط؁ فى آطور وصفآه المؤسسة الوطنية للنفآ الذى آسعى للبقاء محايدة؁ بأنه "آبآبى"؁ غير أن البنك الدولى لآ آآوقع اسآعآءة الانآآ قءرآه القصوى قبل 2020 بانآآار أن آآم اصلاآ البنى الآآآية الذى آكبءآ اضرآرآ فآءة.

من آآل سد العآز؁ آسآآءم السلآآ آآآآآآ العملآ الآآببىة الذى آقلصآ من 107,6 ملىآر ءولآر عام 2013 إلى 43 ملىآر عام 2016؁ وفق أرقام البنك الدولى؁ ومع المضآربة والقىوء المفروضة على صرف العملة؁ ءآل الآآآآء اللببى آلقة مفرغة ونشآآ السوق الموازية الذى لآأ إليها اللببىون لعد كل صفآآهم الآآآرية آقربآ؁ وقد فقءوا آآآهم فى المصآرف؁ وأءى هءآ الوضآ آلى إفرآع رفوف المآآر؁ إذ عمد الآآر إلى الآء من البضآع المسآورءة آشبة آكبء آسآر فى سوق عملآ مآقلب للآآية؁ وآزر آء رؤساء الشركات النآررىن الذىن مآ زالوا يعملون فى طرابلس بان "الوضآ قء آآفآقم آكآر آءآ لم آآم إآآآء آل سرىع لمشكلة السبولة".

آآذبرآ من اسآآلال أزمة قطر للآصءر "بشكل غير شرعى"

آزرآ المؤسسة الوطنية للنفآ فى لببىا السلآآ المآمركزة فى شرق البلاد من اسآآلال الأزمة بىن عءء من ءول العربية وقطر "كذرىعة للقيام بآصءر النفط بشكل غير شرعى"؁ وآآء بىان المؤسسة بعء أن هءءآ السلآآ فى شرق لببىا بوقف عملآآ آلبنىكور؁ الذى آملك فىها قطر للبآرول آصة وآرآبآ بعقء مع مؤسسة النفط اللبببىة لآآمىل النفط من مبنآ مرسى الآرىقة بشرق البلاد؁ ومن شأن مآل هءه الآطوة أن آعرض الآعآفى الآزئى لإنآآ لبببىا من النفط للآآر. وآرآفع الإنآآ فى الآونة الآخيرة إلى آكآر من 800 ألف برمىل يومبآ للمرة الأولى منذ 2014؁ وآآولآ الفصائل المآمركزة فى شرق البلاد مرآرآ ببع النفط بشكل مسآقل عبر مكآب للمؤسسة الوطنية

للنفط في بنغازي، لكنها منعت من ذلك بقرارات صدرت عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تعترف بالمؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس باعتبارها الهيئة الشرعية الوحيدة المسؤولة عن تصدير النفط.

وعلى الرغم من تهديدات أصدرها مسؤولو الشرق في السابق بعرقلة الإنتاج، أبقى الجيش الوطني الليبي الذي يقوده خليفة حفتر، والمتحالف مع الحكومة والبرلمان في شرق البلاد، موانئ رئيسية مفتوحة في الأشهر القليلة الماضية أمام المؤسسة الوطنية للنفط التي يوجد مقرها في طرابلس، ودعا بيان أصدرته حكومة شرق ليبيا إلى "إجراءات فورية من جميع شركات النفط لوقف أي نوع من التعامل" مع جليנקور، وجليנקور هي الشركة الوحيدة التي تمكنت منذ عام 2015 من شراء إنتاج النفط من حقلي السرير ومسلة بشكل مباشر من المؤسسة الوطنية للنفط.

19 مليار دولار لرفع إنتاج النفط إلى 2.1 مليون باري بحلول 2022

صرح مصطفى صنع الله رئيس المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا إن بلاده تحتاج إلى استثمارات بقيمة 19 مليار دولار على مدى السنوات الخمس القادمة لتلبية هدفها المتمثل في زيادة الإنتاج إلى 1.2 مليون برميل يوميا، ويزيد إنتاج ليبيا النفطي تدريجيا منذ التوصل لاتفاق في منتصف 2016 لفتح موانئ تصدير الخام في شرق البلاد بعدما أغلقها فصيل من حرس المنشآت النفطية على مدى عدة سنوات. وتسبب هبوط الإنتاج في شل حركة اقتصاد البلد العضو في أوبك الذي يعتمد على مبيعات النفط في جني الإيرادات، ويتذبذب الإنتاج حول 700 ألف برميل يوميا منذ استئناف تشغيل حقل الشرارة الرئيسي في غرب البلاد والذي أغلقته مجموعة أخرى من المحتجين. ولا يزال حقل الفيل ثاني أكبر الحقول الغربية مغلقا، وأضاف صنع الله إن حقل الشرارة ينتج حاليا 161 ألف برميل يوميا، وأنه يتوقع ارتفاع الإنتاج إلى نحو 1.2 مليون برميل يوميا بحلول نهاية العام الحالي إذا ظل الوضع الأمني مستقرا ومع تقديم تمويلات من البنك المركزي والخزانة العامة، وجرى التوصل لاتفاق على صرف شرائح تمويل كل ثلاثة أشهر في 2017، وأن المؤسسة تحتاج لهذه الأموال لإصلاح تسريبات في خطوط الأنابيب وصيانة منصات الحفر وإصلاح الآبار وخصوصا حقل الشرارة نظرا لطول فترة إغلاقه.

وسيتطلب وصول الإنتاج الليبي إلى مستواه قبل الحرب الأهلية البالغ 1.6 مليون برميل يوميا إجراء إصلاحات واسعة في حقول كبرى مثل المبروك الذي يشغله مشروع مشترك بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة توتال الفرنسية العملاقة وتعرض لهجوم من تنظيم داعش الارهابي، وذكر صنع الله أنه تم البدء في إجراء إصلاحات طارئة لحقل الشرارة النفطي بعد خلل كهربائي تسبب في اندلاع حريق بمحطة فرعية قبل يومين بما أسفر عن انخفاض الإنتاج بواقع 60 ألف برميل يوميا.

سقف محدد لإنتاج النفط الليبي

من جهة أخرى كشفت مصادر مطلعة، إن لجنة المراقبة الوزارية المشتركة بين منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والمنتجين غير الأعضاء بالمنظمة، قد توصي بفرض سقف مشروع على إنتاج النفط الليبي والنيجيري، ورجحت المصادر، عدم استطاعت ليبيا للمحافظة على الإنتاج عند مستوياته الحالية التي تدور بين مليون و1.1 مليون برميل يوميا، في حين أكدت المصادر أن نيجيريا مستعدة لفرض سقف إذا استطاعت المحافظة على الإنتاج مستقرة عند 1.8 مليون برميل يوميا لمدة 90 يوما، وأن اللجنة الوزارية المشتركة قد تبحث تعميق التخفيضات، لكن هناك حاجة لمزيد من الدراسات.

في حين صرح وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوافك، إن منتجين رئيسيين للنفط بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وخارجها سيناقشون الوضع في دول منتجة من بينها ليبيا ونيجيريا، وأن هناك تكهنات في أسواق النفط بأن الاجتماع ربما يطلب من ليبيا ونيجيريا الانضمام إلى اتفاق خفض الإنتاج المعفيتين منه حاليا، إذ سيجتمع ستة وزراء من دول منتجة للنفط من منظمة (أوبك) وخارجها في مدينة سان بطرسبرج الروسية لمناقشة توقعات السوق ودرجة الالتزام بخفض الإنتاج.